

FAISAL ISLAMIC BANK OF EGYPT

صريح في المعاملة، ظهارة في الأرباح، سلامة في الأموال



بنك فيصل الإسلامي المصري



بنك فيصل الإسلامي المصري
الشانون المالية

١٤ نوفمبر ٢٠٢٢

صادر رقم: ٥٣٢٤

السيد الأستاذ / رئيس قطاع الأفصاح بالبورصة
القريبة الذكية - الحي المالي
مبني البورصة المصرية أمام قاعة المؤتمرات

تحية طيبة .. وبعد ..

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم مع هذا نسخة القوائم المالية المستقلة للبنك والإيضاحات
المتممة لها مرفقاً بها تقرير السادة مراقببي حسابات البنك وذلك عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م ، مع العلم بأنه سيتم النشر يوم السبت ٢٦/١١/٢٠٢٢م الموافق
٢٦/١١/٢٠٢٢م بجريدة أخبار اليوم والعالم اليوم على التوالي .

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ، ،

رئيس القطاع المالي

مدير علاقات المستثمرين

وائل سليمان

تحريراً في : ١٤/١١/٢٠٢٢م

مرفقات : القوائم المالية للبنك والإيضاحات المتممة لها + واحد (CD)

بنك فيصل الإسلامي المصري
(شركة مساهمة مصرية)
القواعد المالية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م
الموافق ٤ ربیع أول ١٤٤٤ هـ
وكذا تقریر الفحص المحدود عليها

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

رقم الصفحة	المحتويات
١	قائمة المركز المالي الدورية المستقلة
٢	قائمة الدخل الدورية المستقلة
٣	قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة
٤	قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المستقلة
٥	قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة
٦ - ٦٩	السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة



BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون



حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المستقلة

إلى المسادة/أعضاء مجلس إدارة
بنك فيصل الإسلامي المصري (ش.م.م.)

المقدمة

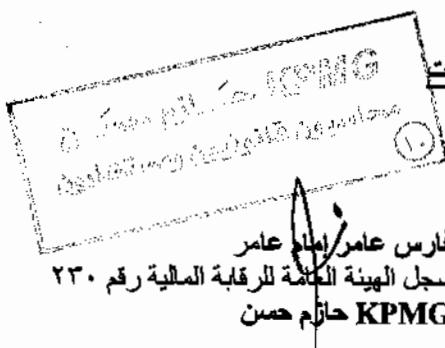
قمنا بـأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لـبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والمتضمنة في قائمة المركز المالي المستقل في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتغيرات النقدية المتعلقة بها عن النسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، ولمخضها للسياسات المحاسبية الهمامة وغيرها من الإيصالات المتضمنة الأخرى، والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصویر القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتعلقة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القراءتين واللوائح ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة ، وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بـفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليبية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا منصبغ على دراية بجميع الأمور الهمامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.

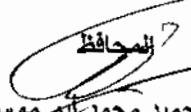
الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهمامة عن المركز المالي المستقل لـبنك فيصل الإسلامي المصري - ش.م.م. في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وعن أداؤه المالي وتدفقاته النقدية المستقلة عن النسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، طبقاً لقواعد إعداد وتصویر القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمتعلقة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القراءتين واللوائح ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة.



بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
 قائمة المركز المالي الدورية المستقلة
 في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ الموافق ٤ ربيع أول ١٤٤٤ هـ

إيضاح رقم	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	
الأصول			
(١٥)	٩,٥٠١,٠٧٩	٩,٦٤٠,٩٤٣	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
(١٦)	٢١,٨٥٠,٠٥١	١٨,٦٢٧,٩٠٤	أرصدة لدى البنوك
(١٧)	١٢,٢٦١,٥٢٨	١١,٩٣٣,٥٥٥	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء استثمارات مالية
(١٨)	٣٢,٤٤٠,٨٣٧	٢٨,٣٩٦,٢٩٦	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(١٨)	٢٢٣,٣٢٨	٤٤٤,١١٤	بالقيمة العادلة من خلال الارياح والخسائر بالتكلفة المستهلكة
(ج)	٥٧,٠٤٩,٩١٥	٥٥,٦٧٧,٣٤٣	استثمارات في شركات تابعة وشقيقة
(د)	١,٢٥٠,٢٥٩	١,٢٧٤,٥٦٧	أصول غير ملموسة
(١٩)	١٢٦,٣٤٦	٧٦,٢٦٤	أصول أخرى
(٢٠)	٥,٣٣٩,٨٢٢	٣,٢٧٢,٠٩٩	أصول ضريبية مؤجلة
	١١٣,٢٤٤	-	أصول ثابتة
(٢١)	١,٧٣١,٦٤٤	١,٥٣٩,٤٤٧	إجمالي الأصول
	١٤١,٦٨٨,٠٦٣	١٣٠,٩٨٢,٤٨٢	الالتزامات وحقوق الملكية
الالتزامات			
(٢٢)	٢,١٩٥,٠٣١	٥٣٩,١٦٧	أرصدة مستحقة للبنوك
(٢٣)	١١٦,١٧٧,٨٠١	١٠٩,٥٦٠,١٥١	الأوعية الإذارية وشهادات الإيداع
(٢٤)	٤,٠٢١,٨٧٢	٣,١٧٨,٠٣٤	الالتزامات أخرى
(٢٥)	٢٣٢,١١٧	٣٣,٥٧٩	مخصصات أخرى
	-	١,٧٧٧	الالتزامات ضريبية مؤجلة
	٦٧٦,٥٣٢	٦٢٦,٢٢٧	الالتزامات ضرائب الدخل الجارية
	١٤٢,٣٠٤,٣٥٤	١١٣,٩٣٩,٤٢٥	إجمالي الالتزامات
حقوق الملكية			
(٢٦)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	رأسمال المدفوع
(٢٧)	٣,٩٩٧,٧١٧	٣,٧٠٩,٩١٢	احتياطيات
(٢٨)	٨,٧٠٩,٤٨٣	٧,٦٥٥,٦٢٦	أرباح محتجزة (متضمنة أرباح الفترة/السنة)
	١٨,٣٨٤,٧٠٩	١٧,٠٤٣,٠٤٧	إجمالي حقوق الملكية
	١٤١,٦٨٨,٠٦٣	١٣٠,٩٨٢,٤٨٢	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

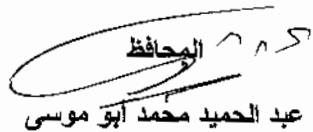
عبد الحميد محمد أبو موسى


رئيس المطالع المالي
 صبحي حسين منصور


- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة .
- تقرير الفحص المحدود (مرفق) .

بنك فصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م الموافق ٤ ربیع أول ١٤٤٤ھ

إيضاح رقم	من ١ يناير ٢٠٢٢م من ١ يوليو ٢٠٢٢م من ١ يناير ٢٠٢١م من ١ يوليو ٢٠٢١م	الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١م الى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠م	بالألف جنيه مصرى بالألف جنيه مصرى بالألف جنيه مصرى	٢,٧٣٤,٥٠٥ ٧,٨٢٠,٢٠٩ ٣,٠٥٨,٢٦٨ ٨,٨٠٧,٧١١	(٦)	عائد مشاركات ومرابحات ومصاريلات والإيرادات المشابهة
تكلفة الأوعية الادخارية والتکاليف المشابهة	(١,٤٤,٨٢١)	(٣,٩٨٠,٣٩٥)	(٢,٠٤٨,٤٢٣)	(٥,٥٥٦,٩٤٠)	(٦)	
صافي الدخل من العائد	١,٣١٩,٦٨٤	٢,٨٣٩,٨١٤	١,٠٢٩,٨٤٥	٣,٢٥١,٠٧١	(٦)	
إيرادات الأتعاب والعمولات	٦٦,٢٣٦	١٦٦,٧٤٣	٧٣,١٧٩	٢٠٤,٠٢٠	(٧)	
توزيعات الأرباح	٦,٠٩٨	٥٧,٦٢٤	٤,٠٤٤	١٣٥,٨٥٦	(٨)	
صافي دخل المتاجرة	١٩,٢١٤	٣٥,٦٠٠	٢٤,١٦٢	٦٧,٥٦٤	(٩)	
أرباح (خسائر) الاستثمارات المالية	(٨,٤٧٢)	(٦٨,٤٥٢)	-	١٨,٥٤١	(٩/١٨)	
(عيم) الأضمحال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(٣٩,٤٣٣)	(٢٣٦,٢٧٩)	(١,٩٩١)	(٣٧,٥٢٣)	(١٠)	
مصاروفات إدارية	(٢٤٨,٦٧١)	(٨٢٩,٦٢٦)	(٤٢٩,٢٦٨)	(١,٠٧٩,٤٩٥)	(١١)	
الزكاة المستحقة شرعا	(٣٥,٠٠٠)	(١٠٥,٠٠٠)	(٢٧,٥٠٠)	(١١٢,٥٠٠)		
إيرادات تشغيل أخرى	١٨,٧٨٥	٤٧,٩١١	٢١٨,٩٩٨	١,٠٣٥,٦٤٣	(١٢)	
الربح قبل ضرائب الدخل	١,٠٩٨,٤٤١	٢,٩٠٨,٣٣٥	٩٨٠,٤٦٩	٣,٤٨٢,١٦٧		
(مصاروفات) ضرائب الدخل	(٤٣٠,٦٨٢)	(١,٢٢٥,٥٣٧)	(٤٣٢,٨٠٤)	(١,١٨٩,٤٥٣)	(١٣)	
صافي أرباح الفترة	٦٦٧,٧٥٩	١,٦٨٢,٧٩٨	٥٤٦,٦٦٥	٢,٢٩٣,٧١٤		
نصيب السهم في الربح (جنيه)	٢,٥٩١		٢,٥٣٠		(١٤)	


 عبد الحميد محمد أبو موسى


 رئيس القطاع العالمي
 صبحي حسين منصور

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م الموافق ٤ ربيع أول ١٤٤٤ هـ

من ١ يناير ٢٠٢٢م	من ١ يونيو ٢٠٢٢م	من ١ يناير ٢٠٢١م	من ١ يونيو ٢٠٢١م
إلى، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢م	إلى، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١م	إلى، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١م	إلى، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١م
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
٦٦٧,٧٥٩	١,٦٨٢,٧٩٨	٥٤٦,٦٦٥	٢,٢٩٣,٧١٤
صافي أرباح الفترة			
بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر			
(٥٣,٦٢٥)	(١٠٣,٥٧٢)	١٢٨,٢٩٩	١٢٣,٣٨٥
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر			
٥٦,٥٠٦	(١٥,٩٩٥)	(٣٦,٧٦٢)	(١٠٦,٨٧٥)
صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
(٦١٠)	(١,٩٤٥)	٢,٠٤٥	٢,٠٠٥
صافي التغير في الخسائر الأنتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
٢,٢٧١	(١٢١,٥١٢)	٩٣,٥٨٢	١٩,٥١٥
اجمالي بنود الدخل الشامل الآخر للفترة			
٦٧٠,٠٣٠	١,٥٦١,٢٨٦	٦٤٠,٢٤٧	٢,٣١٣,٢٢٩
اجمالي الدخل الشامل للفترة			

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة .

بنك فقيه الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قانون التغير في حقوق الملكية الدورية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ الموافق ٤ ربیع أول ١٤٤٤ هـ

إضاح رقم	رأس المال الدافع بالألف جنيه مصرى	التمويل تحت حساب زيداد رأس المال الدافع بالألف جنيه مصرى	الأذياح المحتجزة بالألف جنيه مصرى	صافي أرباح الفترة الإجمالية
الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٢	٥,٦٧٧,٥٩	-	٤,٩٧٢,٧٢٢	٤,٩٨٢,٩٠٤
صافي التغير في الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (٤٢٧)	-	-	٤,٩٧٩,٩١٢	٤,٩٨٣,٠٤٧
توزيعات أرباح المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	-	-	٣,٧٠٩,٩١٢	٣,٧٠٩,٩٤٧
المتحول إلى أرباح مستحقة صافي أرباح الفترة	-	-	٢٧,٥٧٣	٢٧,٥٧٣
الأرصدة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٥,٦٧٧,٥٩	-	٣,٧٠٩,٩١٢	٤,٩٨٣,٠٤٧
الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٢	٥,٦٧٧,٥٩	-	٤,٩٧٢,٧٢٢	٤,٩٨٢,٩٠٤
صافي التغير في الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (٤٢٧)	-	-	٤,٩٧٩,٩١٢	٤,٩٨٣,٠٤٧
توزيعات أرباح المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	-	-	٣,٧٠٩,٩١٢	٣,٧٠٩,٩٤٧
المتحول إلى أرباح مستحقة صافي أرباح الفترة	-	-	٢٧,٥٧٣	٢٧,٥٧٣
الأرصدة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٥,٦٧٧,٥٩	-	٣,٧٠٩,٩١٢	٤,٩٨٢,٩٠٤
الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٢	٤,٨٧٦,٨٣٥	-	٣,٣٦٦,٥٣٢	٤,٨٧٦,٩٠
صافي التغير في الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (٤٢٧)	-	-	٩,٦١٥	٩,٦١٥
توزيعات أرباح المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	-	-	١٢١,٥١٢	١١١,٨٩٧
المتحول إلى احتياطي رأسمالي المحول إلى احتياطي مخاطر ينكمه عن اصول الات ملكيتها للبنك	-	-	٢٠٥,٥٧١	٢٠٥,٥٧١
الأرصدة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٤,٨٧٦,٨٣٥	-	٣,٣٦٦,٥٣٢	٤,٨٧٦,٩٠
الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٢	٤,٨٧٦,٨٣٥	-	٣,٣٦٦,٥٣٢	٤,٨٧٦,٩٠
صافي التغير في الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (٤٢٧)	-	-	٩,٦١٥	٩,٦١٥
توزيعات أرباح المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	-	-	١٢١,٥١٢	١١١,٨٩٧
المتحول إلى احتياطي رأسمالي المحول إلى احتياطي مخاطر ينكمه عن اصول الات ملكيتها للبنك	-	-	٢٠٥,٥٧١	٢٠٥,٥٧١
الأرصدة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٤,٨٧٦,٨٣٥	-	٣,٣٦٦,٥٣٢	٤,٨٧٦,٩٠
الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٢	٤,٠٨٦,٨٦٥	-	٣,٣٦٦,٥٣٢	٤,٠٨٦,٨٦٥
صافي التغير في الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (٤٢٧)	-	-	٩,٦١٥	٩,٦١٥
توزيعات أرباح المحول إلى احتياطي قانوني (عام)	-	-	١٢١,٥١٢	١١١,٨٩٧
المتحول إلى احتياطي رأسمالي المحول إلى احتياطي مخاطر ينكمه عن اصول الات ملكيتها للبنك	-	-	٢٠٥,٥٧١	٢٠٥,٥٧١
الأرصدة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٤,٠٨٦,٨٦٥	-	٣,٣٦٦,٥٣٢	٤,٠٨٦,٨٦٥
الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٢	٣,٦٥٦,٩١٥	-	٣,٦٥٦,٩١٥	٣,٦٥٦,٩١٥
صافي أرباح الفترة	-	-	-	-
الأرصدة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢	٣,٦٥٦,٩١٥	-	٣,٦٥٦,٩١٥	٣,٦٥٦,٩١٥

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة .

ايضاح رقم	٤٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح قبل الضرائب		
تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
إهلاك واستهلاك الأصول		
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية		
عبد (ر) مخصصات أخرى		
(أرباح) استثمارات مالية		
توزيعات أرباح		
أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح في الأصول والالتزامات		
ارصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي		
أوراق حكومية استحقاق أكثر من ٣ شهور		
استثمارات مالية باليقظة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		
مشاركين ومرابحات ومضاربات للعملاء *		
أصول أخرى		
ارصدة مستحقة للبنوك		
(أصول) التزامات ضريبية موجلة		
أوعية ادخارية وشهادات ادخار		
ضرائب نخل مسدة		
الالتزامات أخرى		
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		
(مدفوعات) لشراء أصول غير ملموسة		
توزيعات أرباح		
استثمارات مالية باليقظة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر *		
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة		
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار		
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
توزيعات الأرباح المدفوعة *		
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل		
صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة		
رصيد النقدية وما في حكمها - أول الفترة		
رصيد النقدية وما في حكمها - آخر الفترة		
وتتمثل النقدية وما في حكمها فيما يلي :		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي		
ارصدة لدى البنوك		
أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري		
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي		
أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور) *		
النقدية وما في حكمها		

* لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلي:

- لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول التي ملكيتها للبنك وفاءً لنفوس بند أصول أخرى بـ ٢,٠١٧,٥٦٦ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون

مدومة بـ ٣٩,٣٤٩ ألف جنيه مصرى للعملاء .

- لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية باليقظة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر فروق التقييم والتي ادرجت بـ ١٩,٥١٥ ألف جنيه مصرى كسام

إضافية بـ ١٨,٥٤١ ألف جنيه مصرى تمثل أرباح بـ ٢٤,٩٦٨,٥٠٣

- لم تتضمن توزيعات الأرباح المنفوعة العركة على ذاتها توزيعات بـ ٣٥,٥١٨,١٢٦ ألف جنيه مصرى .

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٢) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المستقلة .

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٤٠ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية .

تم اعتماد القوائم المالية للبنك من مجلس الادارة باجتماعه بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢ م .

٢ - ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلى أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الدورية المستقلة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م.

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة ، وسوف يقوم البنك أيضاً بإعداد القوائم المالية المجمعة للبنك وشركته التابعة طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري ، وسيتم تجميع الشركات التابعة تجديعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك . ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الأض migliori .

وتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمه المالية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك عن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ .

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية المستقلة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك واسس الاعتراف والقياس الصادره من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩م وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩م فقد قامت الاداره بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتنماشى مع تلك التعليمات ويبين الإيضاح التالي تفاصيل التغيرات في السياسات المحاسبية .

ب - الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهي تمثل حصة البنك المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافي أصول الشركات المستثمر فيها ، هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تفاصلاً أشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الأعمال والتغيرات النقدية المجمعة للبنك وشركائه التابعة (المجموعة) بالإضافة إلى حصة البنك في صافي أصول شركاته الشقيقة .

ج ١/ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

ج ٢/ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر تفؤذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناص البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للت HDR و ذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى.

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة وفقاً لهذه الطريقة ، ثبتت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وثبتت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند إعتماد توزيع هذه الأرباح وثبتت حق البنك في تحصيلها .

د - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى ، والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئه اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئه اقتصادية مختلفة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

هـ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية المستقلة للبنك بالجنيه المصري وهو عملة العرض للبنك ، وتنسق حسابات البنك بالجنيه المصري وتنثبت المعاملات بال العملات الأخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة / السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ (الدولار = ١٩,٥٥٢٣ جم في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢ م والدولار = ١٥,٧١٦٧ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ م) ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل سبتمبر والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفرق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغير ضريبة المتاجرة) .

- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).

- بنود الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

يتم تحويل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفارق التقييم المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفرق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفارق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحافظ عليها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفارق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات مع العملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء) ، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولى .

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية :

يتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تاريخ محدد والتي تكون فقط مدفوعات أصل وعوانده على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال إستوفت الشرطين التاليين ولم تفني بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقيق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية .
- ينشأ عن شرط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وعوائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولى بالاستثمار في الأسهم غير المحافظ بها للمتاجر ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولى يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبى التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وأالية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحافظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
- عدد صفقات وحجم وتقويت المبيعات في فترات سابقة ، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحافظ بها للمتاجر أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعائد:

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولى يتم تعريف العائد على أنه المقابل العادي لقيمة الزمنية للنقد ومخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ومخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تتغير وقت وملبغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

و/الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناصها وتحمل قيمتها بغرض أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية نقاًلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولى كاداة تقييم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقاًلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

• وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.

• يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناصها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً والتزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

و/مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليس متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف الأولى بها.

- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

و/٢ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

و/٤ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلى بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعندة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يتلزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل .

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل العالمي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلي عنها أو بإنها أو انتهاء مدتتها التعاقدية .

يتم القياس لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو أضمحلال قيمته عندما يتم الاعتراف في الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجاربة Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافق أسعار الطلب الجاربة ، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محلية حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة استخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقييم القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي أضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الذي يسرى عليه تعريف - المديونيات (سندات) نفأً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة - وذلك عندما تتوافر لدى البنك القدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتنم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بذلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقى للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر.

إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبولات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

٥/٤ السياسة العالمية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الأعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

٥/٥ الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة:

يحافظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداء المالية.

- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.

- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٤/٥ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع ينكملاً لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحافظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٤/٦ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحافظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتمثل خصائص نموذج الأعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطه مصممه لاستخراج مخرجات محدده
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - انشطه - مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية.

ز - المقاصلة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصلة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصلة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك الثقة لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

ح - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وظهور جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السنادات القابلة للتحويل إلى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أيًّا مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة) .

* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب إلى أصل أو التزام معترض به ، أو تنسب إلى معاملة متصلة بها (تغطية التدفقات النقدية) .

* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لها هذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستند للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستند لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

حـ ١/ تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغييرات في القيمة العادلة للمشتقات الموزة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أيَّة تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعلية في القيمة العادلة لعقود مبادرات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعلية في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميه على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

حـ ٢/ تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات الموزة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتباينا بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتباينا بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل .

ح / ٣/ تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال . ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

ح / ٤/ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغييرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ط - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الأوعية الإدخارية والتکاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداء المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

و عند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمنة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصروفات العائد على أساس الاستحقاق بطريقة العائد الأسماي حيث أن الفروق بين طريقة العائد الأسماي وطريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهريه .

٤ - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقطي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين آخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناص أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

ك - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

ل - اضمحلال الأصول المالية

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ م " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض إرتباطات وتعهدات الائتمان وعقود الضمانات المالية. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

يطبق البنك منهاجا من ثلاثة مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تتطوّر على زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتطوّر على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهرا وتحسب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (دون خصم مخصص الائتمان) خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة ، يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر إحتساب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول ، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكّنة على مدى العمر المتوقع للأداء المالي.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.

ل ١ السياسة المالية

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ٢ شهر.

- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.

- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداء وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الأضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداء المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل ادارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولى ، يتم نقل الاداء المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمنة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداء المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأها او اقتناها او البنك وتنصمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

ل / ٢ الزنادقة الجوهرية في مخاطر الائتمان:

يعتبر البنك أن الاداء المالية قد شهدت زنادقة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

ل / ٣ المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى للاداء من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى المتوقع عند الاعتراف الاولى وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

ل / ٤ المعايير النوعية:

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل إلى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب العميل.
- متاخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

إذا كان العميل على قائمة المتابعة وأداة المالية واجهت واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغيرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل.
- تغيرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغيرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرافية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر و وجود مستحقات تساوي او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والتوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشرطين التاليين:

استيفاء كافة العناصر الكمية والتوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥٪ من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،

الانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم .

غـ- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي ألت إليها وفاة لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة للأصول الثابتة .

مـ- الأصول غير الملموسة

مـ ١/ الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو دمجها في الزيادة في تكلفة تجميع الاعمال عن حصة البنك في القيمة العادلة للأصول والتزامات المنشأة المستحوذ عليها بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتهديد التي تفي بشروط الاعتراف وذلك في تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنويًا على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠٪ سنويًا أو بالاضمحلال في قيمتها أكبر.

مـ ٢/ برامج الحساب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصرفوف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

ويتم الاعتراف بتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسيع في أداء برامج الحاسوب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية .

ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسوب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

ن - الأصول الثابتة

تمثل الأرضي والمباني بصفة أساسية في مقارنات المركز الرئيسي والفرع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الأضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة .

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحويل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأرضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

أراضي ومباني	٥٠ سنة
تحسينات أصول مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكتبي ومخازن	١٠ سنوات
آلات كتابة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسوب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الأضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

م - أضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار أضمحلالها سنوياً ويتم دراسة أضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال وتحفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقدير الأضمحلال يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها أضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للأضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ع - الإيجارات

تعتبر كافة عقود للايجار التي يكون البنك طرفاً فيها عقود أيجار تشغيلي ويتم معالجتها كما يلى :

١/ الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الإيجار التشغيلي مخصوصاً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصاروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٢/ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوصاً منه أية خصومات تمنع للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ف - النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء وتتضمن النقدية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

ص - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقد ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثراً جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ض - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضمناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتصديقات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداء الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولى في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصاريف) تشغيل أخرى .

ق - مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكمي لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشاة المتعلقة لتلك الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم في الفترات الجارية السابقة .

وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات إلى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقد إجباري أو اختياري ولا ينشأ على البنك أي التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصاريف مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيمهم الحق في تلك الاشتراكات .

ر - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبة وقيمتها طبقاً لأسس الضريبة ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مر جع بامكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ش - التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على التمويل ، ويقاس التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحويل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ت - رأس المال

١/ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناط كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

٢/ توزيعات الأرباح

ثبتت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

ث - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينبع عن امتلاكه أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات أو صناديق مزايياً ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

خ - أرقام المقارنة

لم يتم إعادة تبويب عناصر الأصول والالتزامات المالية بأرقام المقارنة .

٣ - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر ماليه متعددة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معاً ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك وبعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق قطاع إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقدير وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر لكل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبينة الرقابة بشكل مستقل .

حكمة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

- ١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءاً من مجلس الإدارة ووصولاً إلى إدارة فرق العمل الميداني المسؤولة عن التشغيل.
- ٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.
- ٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.

وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

أ- خطر الائتمان : (بما في ذلك خطر البلد) يمثل خطر الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصدرى الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية .

وتحتضم أيضاً مخاطر الائتمان مخاطر إحلال عقد محل عقد) خطر الاستبدال (المترتبة بمعاملات السوق . كما قد يرتفع خطر الائتمان أيضاً بسبب وجود مخاطر التركز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات ائتمانية كبيرة لعملاء منفردين أو بسبب الائتمان الممنوح لمجموعات من العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة .

ب- خطر السوق : يمثل خطر الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .

ج- خطر التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام والمخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطر الناجم عن الخسائر أو الغش أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشري أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطر التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطر تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة.

د- خطر أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقى في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالي أو خارجها - والنائمة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف . وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكل ميزانية البنك عن الأنشطة التجارية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .

هـ- خطر السيولة: يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستمرار في تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:

- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لتقييم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وتجدر بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعتمد به هو إطار فعال وقوى ويعمل بالقسم فريق عمل متعدد ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.

وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:

- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة للاستراتيجيات التجارية في المجالات العالمية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التنبؤ بمثل هذه المخاطر وإدارتها.
- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طريق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر الائتمان وعن طريق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.
- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

ستقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة لقطاع الخزانة بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهي تحديداً مخاطر عدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توافر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويلاً الأجل ، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .

تحتخص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الائتمان .

ويعتبر قسم المخاطر مسؤولاً بشكل أساسى عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات الضرورية ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة لقطاع الخزانة في هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .

وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتحتاج ثلاثة أشهر على الأقل .

وأخيراً يقوم من فريق المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

١/٣ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يتربّط بها أن تشمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات التمويلات . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤسائه وحدات النشاط بصفة دورية .

١/٤ قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات مع العملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات مع العملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التاخير) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .

* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .

* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عباء الأضمحل وفقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح ٢/١) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التاخير على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجداره مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعي التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسؤولي الائتمان للوصول إلى تصنیف الجداره الملائم وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجداره ويعكس هيكل الجداره المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التاخير لكل فئة من فئات الجداره ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تتنقل بين فئات الجداره تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التاخير ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنیف الجداره ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التاخير .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخير على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخير إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخير . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتالي يختلف ذلك بحسب نوع المدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمائن أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين وأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

٢/ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع وأن الدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفوات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

- * الرهن العقاري .
- * رهن أصول النشاط مثل الآلات والبصائر .
- * رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

و غالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الأض migliori لأحد التسهيلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset- Backed Securities والأدوات المثلية التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحافظ البنك بإجراءات رقابية حقيقة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتغيير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصلة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفيية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات ولا ينبع بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصلة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف آخر بإجراء المقاصلة ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاصة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لذلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكيد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

٣/ سياسات الأضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تحطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الأضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الأضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية وأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالي مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربع ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينبع من آخر درجة من التصنيف ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

تقييم البنك	للعملاء	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
		مخصص الخسائر	مخصص الخسائر
		توظيفات	تسهيلات
ديون جيدة	المتابعة العادية	٦١,٣	٧٣,٤
المتابعة الخاصة	ديون غير منتظمة	٢٢,٦	٢٢,٠
		٠,٢	٠,١
		٣,٣	٣٦,٢
		٧٣,٩	٥٥,٣
		٢٢,٦	٨,٧
		٠,٢	٠,١
		٣,٣	٣٥,٩
		٣٠	% ١٠٠
		٣٠	% ١٠٠
		٣٠	% ١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارية على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود أضمحلال طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددتها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفيية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادلة .
- اضطرار حل قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

٤/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدار الأربعة المبينة في إيضاح ١/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضطرار حل الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضطرار المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب الاحتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . وبعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع وبين إيضاح (٤/٢٨) الحركة على حساب الاحتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مذلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب الداخلي	مذلول التصنيف	تصنيف المؤسسات الداخلي
١	مخاطر منخفضة	١	صرف	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادلة
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	ردية	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

(بالألف جنيه مصرى)

في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

نقدية وارصدة لدى البنك المركزي المصري	ارصدة لدى البنوك	مشاركات ومراهنات ومضاربات مع العملاء	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	استثمارات مالية باتفاقية المستئصلة	مخصصات أخرى (بدون مخصص القضايا ومخصص المسائر التشغيلية ومخصص أصول في حوزة البنك بمبلغ ١٨٣,٥٧٧ ألف جم)	اجمالي خسائر الاضمحلال
رقم	إيضاح	مرحلة (١) أساس جماعي فردي	مرحلة (٢) أساس جماعي فردي	مرحلة (٣) أساس جماعي	الإجمالي	
(١٥)	-	-	٣,٠٥٩	-	٣,٠٥٩	-
(١٦)	-	-	٦٦١	-	٦٦١	-
(١٧)	-	١٠٦,١٦٨	-	٦٠٤,٠٧٥	١٥١,٥٤٣	٨٦١,٧٨٦
(١٨/ج)	٨٤,٧٨٩	-	-	-	٥,٥١٢	١٥٠,٣٧٤
(٢٥)	-	٢٢,٩٥٠	-	١٥,٠٩٧	٥,٥١٢	١٥٧,٠٥٥
		٩٤,٠٠٩	١٢٩,١١٨	٦١٩,١٧٢	٣,٧٢٠	١٠٠٣,٠٧٤

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

(بالألف جنيه مصرى)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	رقم إيضاح	مرحلة (١) أساس جماعي فردى	مرحلة (٢) أساس جماعي فردى	مرحلة (٣) أساس جماعي	الإجمالي
أرصدة لدى البنك	(١٦)	-	٢,٦٤٤	-	٢,٦٦٢
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(١٧)	-	٢٦٤,٥٨٠	٤٤٢,٥٨٢	٨٤٤,٦٤٣
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٢٧)	-	-	-	٦,٢١٣
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	(١٨)	-	-	-	٧٤,٨٢٣
مخصصات أخرى (بدون مخصص القضايا و مخصص الخسائر التشغيلية بمبلغ ١٩,٥٢٤ الف جم)	(٢٥)	١,٩٩٧	-	٢,٢١١	٣,٠٧٤
اجمالي خسائر الأض محل		٨١,٠٥٤	٢٦٦,٥٧٧	٤,٦٠٨	٤٤٤,٧٩٣
		٩٣٧,٥٨٧	١٤٠,٥٥٥		

٥/١ مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

فيما يلي موقف أرصدة المشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء من حيث الجدارة لعمليات التوظيف والاستثمار:

تقييم البنك	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	مطالبات	مطالبات
٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٢٠٢٢ سبتمبر ٢٠	١٢,٣٣٤,٩٧٨	١٢,٥٧٥,١٧٢
بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى	٧,١٧١	٢٢,٥٧٠
		٤٨٥,٣٢٦	٤٥٦,٠٧٨
الإجمالي	١٢,٨٢٧,٤٧٥	١٤,٠٥٣,٨٢٠	١٢,٢٩١,٥٢٨
يخص :	(١,٠٤٩,٣٢٧)	(٩٣٠,٥٠٦)	الإيرادات المقدمة
	(٨٤٤,٦٤٣)	(٨٦١,٧٨٦)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
الصافي	١١,٩٣٣,٥٠٥		

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

تحليل إجمالي المشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للمراحل :

(بالألف جنيه مصرى)		٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م			
		الإجمالي	مرحلة (٢)	مرحلة (١)	أسس التصنيف الداخلي
١٠,٣٩٢,١٧٦	-	٣,٦١٤,٢٨١	٦,٧٧٧,٨٩٥	جيـدة	
٣,١٨٢,٩٩٦	-	٣,١٨٢,٨٠٦	١٩٠	المتابـعة العاديـه	
٢٢,٥٧٠	-	٢٢,٥٧٠	-	المتابـعة الخاصة	
٤٥٦,٠٧٨	١٧١,٤٠٣	٢٨٤,٦٧٥	-	غير منظمـه	
<u>١٤,٠٥٣,٨٢٠</u>	<u>١٧١,٤٠٣</u>	<u>٧,١٠٤,٣٢٢</u>	<u>٦,٧٧٨,٠٨٥</u>	<u>الإجمالي</u>	

تحليل إجمالي المشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للمراحل :

(بالألف جنيه مصرى)		٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م			
		الإجمالي	مرحلة (٢)	مرحلة (١)	أسس التصنيف الداخلي
١٠,١٥٧,٧١٧	-	٢,٥٨٢,٨٩٩	٧,٥٧٤,٨١٨	جيـدة	
٣,١٧٧,٢٦١	-	٣,١٧٦,٨٩٦	٣٦٥	المتابـعة العاديـه	
٧,١٧١	-	٧,١٧١	-	المتابـعة الخاصة	
٤٨٥,٣٢٦	٢١٠,٢٧٨	٢٧٥,٠٤٨	-	غير منظمـه	
<u>١٢,٨٢٧,٤٧٥</u>	<u>٢١٠,٢٧٨</u>	<u>٦,٠٤٢,٠١٤</u>	<u>٧,٥٧٥,١٨٣</u>	<u>الإجمالي</u>	

- يوضح الجدول التالي إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمراحل :

(بالألف جنيه مصرى)		٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م			
		الإجمالي	مرحلة (١) جماعي	مرحلة (٢) جماعي	أسس التصنيف الداخلي
٥٢٨,٣٨٢	-	٤٢٢,٢٢٠	١٠٦,١٦٢	جيـدة	
١٩,٧٩٧	-	١٩,٧٩١	٦	المتابـعة العاديـه	
٢,٠٦٩	-	٢,٠٦٩	-	المتابـعة الخاصة	
٣١١,٥٣٨	١٥١,٥٤٣	١٥٩,٩٩٥	-	غير منظمـه	
<u>٨٦١,٧٨٦</u>	<u>١٥١,٥٤٣</u>	<u>٦٠٤,٠٧٥</u>	<u>١٠٦,١٦٨</u>	<u>الإجمالي</u>	

- يوضح الجدول التالي إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمراحل :

(بالألف جنيه مصرى)		٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م			
		الإجمالي	مرحلة (١) جماعي	مرحلة (٢) جماعي	أسس التصنيف الداخلي
٤٦٨,٤٣٦	-	٢٠٣,٦٨١	٢٦٤,٥٥٥	جيـدة	
٧٢,١٠٢	-	٧٣,٠٧٦	٢٦	المتابـعة العاديـه	
٤٥٧	-	٤٥٧	-	المتابـعة الخاصة	
٣٠٢,٨٤٨	١٣٧,٤٨١	١٦٥,٣٦٧	-	غير منظمـه	
<u>٨٤٤,٦٤٣</u>	<u>١٣٧,٤٨١</u>	<u>٤٤٢,٥٨١</u>	<u>٢٦٤,٥٨١</u>	<u>الإجمالي</u>	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

٦/ أدوات دين والأوراق الحكومية

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين والأوراق الحكومية وفقاً لوكالات التقييم في آخر الفترة/ السنة المالية

، بناء على تقييم ستاندرد آند بور وما يعادله .

(بالألف جنيه مصرى)		٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م		
الإجمالي	استثمارات في أوراق مالية	أوراق حكومية	-	+AA إلى AA
٦٦٧,٢٨٧	٦٦٧,٢٨٧	-		
١,٣٦٧,٦٠٤	١,٣٦٧,٦٠٤	-		A+ إلى A-
٨٣,٩٠٧,١٠٥	٤٥,٢٠٦,٩٢٧	٣٨,٧٠٠,١٧٨		أقل من A
<u>٨٥,٩٤١,٩٩٦</u>	<u>٤٧,٢٤١,٨١٨</u>	<u>٣٨,٧٠٠,١٧٨</u>		الإجمالي

(بالألف جنيه مصرى)		٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م		
الإجمالي	استثمارات في أوراق مالية	أوراق حكومية	-	+AA إلى AA
٤٧٧,٩٧٤	٤٧٧,٩٧٤	-		
١,٣٣٤,٨٩٣	١,٣٣٤,٨٩٣	-		A+ إلى A-
٧٩,٩٣٦,١٣٦	٤٥,٩١٢,٢٠٠	٣٤,٠٢٣,٩٣٦		أقل من A
<u>٨١,٧٤٩,٠٠٣</u>	<u>٤٧,٧٢٥,٠٦٧</u>	<u>٣٤,٠٢٣,٩٣٦</u>		الإجمالي

٧/ الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفترة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلى :

القيمة الدفترية بالألف جنيه مصرى	طبيعة الأصل
٢,٠٧٢,٣٢٨	وحدات سكنية وادارية وفيلات واراضى
٥٥٢	استرداد عدد ١ فيلا
(٤٣٧)	بيع عدد ٢ شقة
(٥٥,٨٧٧)	بيع عدد ١٩ فيلا
<u>٢,٠١٧,٥٦٦</u>	الإجمالي

يتم تمويل الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عمليا .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

أ/ تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر عمليات التوظيف والاستثمار

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة المالية الحالية وعند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

(بالألف جنيه مصرى) ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

الإجمالي	دول أخرى	دول الخليج العربي	جمهورية مصر العربية	أوروبا	مشاركات ومرابحات ومصاريف للعملاء	استثمارات مالية
١٢,٢٦١,٥٢٨	-	-	-	-	١٢,٢٦١,٥٢٨	
٤٢,٢٤٠,٨٣٧	١,٠٤٩,١٢٤	١,١٢٦,٨٧٩	٨٦٠,١٧٩	٢٩,٢٠٤,٦٦٥	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
٢٢٣,٣٣٨	-	-	١٠٢,٥٨٠	١٢٠,٧٥٨	- بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	
٥٧,٠٤٩,٩١٥	١٥٦,٢٦٧	٢,٢١٨,١٤٣	-	٥٤,٦٧٥,٥٠٠	- بالتكلفة المستهلكة	
٥,٣٣٩,٨٢٢	-	٢٥,٢٨٣	-	٥,٣١٤,٥٣٩	أصول أخرى	
١٠٧,١١٥,٤٤٠	١,٢٠٥,٣٩١	٢,٣٧٠,٢٩٥	٩٦٢,٧٥٩	١٠١,٥٧٦,٩٩٥	الإجمالي في نهاية الفترة الحالية	
٩٩,٨٢٣,٣٥٧	٨٠٦,٥٨١	٢,٧٣٦,٤٤٠	٧٢٢,٩١٦	٩٥,٥٥٧,٤٢١	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيداعات المتقدمة للقائم المدائية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

٩١ قطاعات النشاط يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطط عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله البنك :

(بالألاف جنيه مصرى)	
	الأجمالي
أفراد	١٦,٣٦١,٥٢٨
اشطة أخرى	١,٨٤٦,٤٨٠
بيع الجملة وتجارة	٣,١٣٣,٧٣٩
قطاع حكومي	-
مؤسسات صناعية	٣,٧٥٤,٨٧١
نشاط عقاري	٥٩٦,٤٩٥
مصاركates ومرابحات ومضاربات	٢,١٩٦,٧٤٩
الملاعة:	٧٣٥,٠٩٤
استثمارات مالية:	-
- باقيمة العاملة من خالل الدخل الشامل	٦٦٣,٦٤٥
- باقيمة العاملة من خالل الأرباح	٦٣٢,٩٢٦
- والخسائر	-
- بالكافحة المستهلكة	٦٦١,١١٥
أصول أخرى	٥٦,١٥٨,٤٥٠
الإجمالي في نهاية الفترة الحالية	٤,٣٣٦,٠٣٢
الإجمالي في نهاية السنة المقارنة	١,٠٠٣,٧٩٠
	٥,٩٥٣,٤٩٧
	٤,٣٩٧,٣١٦
	٤,٣٨٥,٨٠٧
	٥,٧٤٤,٦٤٧
	٤,٣٩٧,٣١٦
	٤,٣٨٥,٨٠٧
	٤,٣٧٨,٧٣٩
	٥,٩٤٦,٤٨٠
	١,٨٤٦,٤٨٠
	٥,٩٥٣,٤٩٧
	٦٨٣,٢٠٨
	٥,٩٩٠,٣٤٩
	٥,٤٧١,٦٩٣
	١,٩٠١,٧٩٢
	١,٩٤٨٤,٠٨٢
	٩٩,٨٢٣,٣٥٧
	٩٩,٨٢٣,٣٥٧

٣/ب - خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق ، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية ، ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ المتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

ب/ ١ ملخص القيمة المعرضة للخطر
إجمالي القيمة المعرضة للخطر طبقاً لنوع الخطر

(بالألف جنيه مصرى)

	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢	
	متوسط	أعلى	أقل
خطر أسعار الصرف	٥١,٨٠٣,٤٣٥	٦٥,١٠٦,٤٥٩	٣٧,٠١٩,٢٨٦
خطر سعر العائد	٢٩,٨٧١,٦٠٢	٢٧,٩٣٩,٣٤٢	٢٧,٢٢٦,٧٨٠
خطر أدوات الملكية	١٠,٨٠٣,٠٠٠	١٢,٠٤٢,٠٤٠	٩,٣٧١,٠٣٢
إجمالي القيمة عند الخطر	٩٢,٤٧٨,٠٣٧	٧٢,٠٣٩,٤١٤	٧٣,٦٦٧,٠٩٨

القيمة المعرضة للخطر لمحافظة المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالألف جنيه مصرى)

	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢	
	متوسط	أعلى	أقل
خطر أسعار الصرف	٤٠٤,٣٨٧	٢٩٣,٤٩٤	٨٨,١٦٩
خطر سعر العائد	-	-	-
خطر أدوات الملكية	-	-	-
إجمالي القيمة عند الخطر	٤٠٤,٣٨٧	٢٩٣,٤٩٤	٨٨,١٦٩

القيمة المعرضة للخطر للمحفظة لغير غرض المتاجرة طبقاً لنوع الخطر

(بالألف جنيه مصرى)

	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢١	١٢ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢	
	متوسط	أعلى	أقل
خطر أسعار الصرف	٥١,٤٧٩,٨٥٦	٦٥,٠٠٣,٨٧٦	٣٦,٦٢٥,٧٩٣
خطر سعر العائد	٢٩,٨٧١,٦٠٢	٢٧,٩٣٩,٣٤٢	٢٧,٢٢٦,٧٨٠
خطر أدوات الملكية	١٠,٨٠٣,٠٠٠	١٢,٠٤٣,٠٤٠	٩,٣٧١,٠٣٢
إجمالي القيمة عند الخطر	٩٢,١٥٤,٤٥٨	٧١,٦٣٨,٣٠٩	٧٣,٢٧٣,٦٥٠

ترتبط الزيادة في القيمة المعرضة للخطر ، خاصة سعر العائد ، بالزيادة في حساسية سعر العائد في الأسواق المالية العالمية .

وتم حساب النتائج الثلاثة السابقة للقيمة المعرضة للخطر بشكل مستقل عن المراكز المعنية والتحركات التاريخية للأسوق ، ولا يشكل إجمالي القيمة المعرضة للخطر المتاجرة وغير المتاجرة القيمة المعرضة للخطر للبنك وذلك نظراً للارتباط بين أنواع الخطر وأنواع المحافظ وما يتبعه من تأثير متعدد .

مهام غرفة المعاملات الدولية (Dealing Room) :

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .
- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التي تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم في تنفيذ تلك التوصيات .
- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعي ضد المخاطر التي قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة للجنة إدارة الأصول والالتزامات .
- المسؤولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .
- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأى اختلافات في السيولة .
- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة .

هدف البنك من إدارة خطر أسعار العائد :

يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكل أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمة المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات.

ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير في صافي القيمة الحالية لمرافق أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحني سعر العائد وتم المتابعة الجدية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

ب/٣ خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لأنواع التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

٣/ج خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهدياته المرتبطة بالالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ، ويمكن أن ينبع عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

- تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة مخاطر السوق بقطاع المخاطر بالبنك ما يلي :
- * يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء . ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
 - * الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسليمها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
 - * مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
 - * إدارة الترکز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظرف الطبيعي، ولضمان قدرته على الوفاء بالالتزاماته في حالة حدوث أزمة . وسعيا نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة في المدى القصير وفقا للإطار الرقابي.
- تنويع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية.

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك في العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره على مدار الزمن.
- متابعة تنويع مصادر التمويل .
- تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بفرض التخطيط لحلول ملائمة للتمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التي تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وأجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونمذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما في حالة حسابات الاستثمار) وكذا الافتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي (كما في حالة حقوق المساهمين) .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقام إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة مخاطر السوق بقطاع المخاطر بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجال .

التدفقات النقدية غير المشتقة :

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الالتزامات المالية غير المشتقة موزعة على أساس المدة المتبقية من الاستحقاقات التعاقدية في تاريخ المركز المالى ، وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة ، بينما يدير البنك خطر السيولة على أساس التدفقات النقدية غير المخصومة المتوقعة وليس التعاقدية :

(بالألف جنيه مصرى)

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

الالتزامات المالية	أرصدة مستحقة للبنوك
٢,١٩٥,٠٤١	٨٤,٤٤٢
١١٣,١٧٧,٨٠١	٤٩,٥٦٧,٧٧٣
٤,٠٢١,٨٧٢	-
١٢٢,٣٩٤,٧٠٤	٤٩,٥٥٢,٠١٥
١٣٨,٤٦٦,٥٧٠	١٧,٤٧٩,٥١٥
أجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى	
أجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى	

الإجمالي

أكثر من خمس سنوات

أكثر من سنة حتى خمس سنوات

أكثر من ثلاثة أشهر حتى ستة أشهر

أكثر من شهر واحد حتى ثلاثة أشهر

حتى شهر واحد حتى ستة أشهر

(بالألف جنيه مصرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

الالتزامات المالية	أرصدة مستحقة للبنوك
٥٣٩,٦٦٧	٨٩,٦٦٧
١٠٩,٥٦٠,١٥١	٤٦,٨٤٧,٦٧٣
٣,١٧٨,٠٢٤	-
١١٣,٢٧٧,٨٥٢	٤٦,٩٣٧,٣٤٠
١٢٨,٠٩٢,٢٠٤	١٧,٠١٠,٤٨٠
أجمالي الالتزامات المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى	
أجمالي الأصول المالية وفقاً لتاريخ الاستحقاق التعاقدى	

الإجمالي

أكثر من خمس سنوات

أكثر من سنة حتى خمس سنوات

أكثر من ثلاثة أشهر حتى ستة أشهر

أكثر من شهر واحد حتى ثلاثة أشهر

حتى شهر واحد حتى ستة أشهر

٤/٣ إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالاحكام الشرعية والمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليارات جنيه مصرى حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٠ % ، ويبلغ الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بعد إضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية ١٢,٥٠ % وذلك من بداية يناير ٢٠١٩ م .

وتخصيص فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، وبخصوص منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة ، واجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكם بالميزانية .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لرصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساعدة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية من الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة .

و عند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي ولا تزيد التوظيفات (الودائع) المساعدة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ % مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار المرتبطة به ، ومعأخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لذاك المبالغ .

* منظومة إدارة مخاطر هيكيل سعر العائد

يتم تحديد وقياس هذا الخطر بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة لقطاع الغزانة بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومدير الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقررها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد و موقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).
- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات -إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم في تطبيق تلك القرارات.

- أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بناءً على "نوع الدخل ضمن بند" صافي الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بين الدخل الشامل الآخر ضمن "احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية فيتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة ببورصة في تاريخ القوائم المالية المستقلة " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة ببورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستثمارية " فيتم تقييمها بلحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن "احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستثمارية فتعتبر التكلفة أو القيمة الأساسية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات.

يقوم مصرفنا بالعمل وفقاً للسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوى الأول:

وتمثل مدخلات المستوى الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوى الثاني:

وتمثل مدخلات المستوى الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوى الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوى الثالث:

وتمثل مدخلات المستوى الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات مع العملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الأض migliori .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المستقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ عليها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية " .

- ويكون البسط لمعدل كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين طبقاً ل بازل II :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ويكون من رأس المال المدفوع - بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة - والأرباح المحتجزة والاحتياطيات القائمة التي ينص القانون والنظام الأساسي للبنك على تكوينها بعد توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام والاحتياطي الخاص كما يخصمه أية شهادة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة . وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولى وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ويكون مما يعادل رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / التمويلات و التسهيلات الائتمانية المدرجة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي المخاطر الائتمانية للأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتمويلات / الودائع المساعدة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات - مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها - بالإضافة إلى ٤٥ % من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأدوات الدين بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة و ٤٥ % من قيمة الاحتياطي الخاص.

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات - الودائع - المساعدة عن نصف رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به معأخذ الضمانات النقدية في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل II بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتي أصدرت في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية وفي الدول التي تعمل بها فروعه الخارجية خلال السنتين الماضيتين.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

٤ - التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

٤/١ خسائر الأض محلال في مشاركات ومرابحات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومرابحات ومضاربات لتقدير الأض محلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الأض محلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المرابحات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المرابحة الواحدة في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغير سلبي في قدرة محفظة من عملاة التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الأض محلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقيير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أي اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

٤/٢ اض محلال الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يحدد البنك اض محلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر عندما يكون هناك انخفاض هام أو متداً في قيمتها العادلة عن التكلفة ويحتاج تحديداً ما إذا كان الانخفاض هاماً أو متداً إلى حكم شخصي ، ولا تأخذ هذا الحكم يقوم البنك بتقدير ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم بالإضافة إلى ذلك قد يكون هناك اض محلال عندما يكون هناك دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا .

٤/٣ استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المستهلكة ذات دفعات وتاريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويتطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولا تأخذ هذا القرار يقوم البنك بتقدير التباينة والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تعليق تبويب أية استثمارات بذلك البند .

٤/٤ القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعة دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها . وتعتمد نتائج التقييم العادلة إلى حد ما على الخبرة .

٤/٥ ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل وهناك عدد من العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأت ضرائب أضافية ، وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابقة تسجيلها فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

٥ - التحليل القطاعي

التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعادن المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي العمليات وفقاً للأعمال المصرفية الواردة فيما يلى :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف والاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والإدخار والودائع والمرابحات الشخصية والمرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

وتنتمي المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدورها النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
٤٨,٤٤٤	١٧٥,٥٣٦
٢٣٧,٥٨٥	٤٢٧,٢٦٨
٩٣٣,٤٦٣	١,٠٦٨,٨٨٦
١,٢١٩,٤٩٢	١,٦٧١,٦٩٠
٦,٥٤٢,١٦٩	٧,٠٥٠,٢٨٩
٥٨,٥٤٨	٨٥,٧٣٢
<u>٧,٨٢٠,٢٠٩</u>	<u>٨,٨٠٧,٧١١</u>
(٧١,١٠٧)	(٧٣,١٧٠)
(٣,٩٠٩,٢٨٨)	(٥,٤٨٣,٤٧٠)
(٣,٩٨٠,٣٩٥)	(٥,٥٥٦,٦٤٠)
<u>٣,٨٣٩,٨١٤</u>	<u>٢,٢٥١,٠٧١</u>

عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة من :
البنك المركزي المصري

البنوك الأخرى

العملاء

المجموع

عائد أدوات دين حكومية

عائد استثمارات في أدوات دين بالتكلفة المستهلكة وبالقيمة العادلة من خلال

الدخل الشامل الآخر

الإجمالي

تكلفة الأوعية الإنذارية والتکاليف المشابهة من :

البنوك

العملاء

الإجمالي

صافي الدخل من العائد

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م
بالألف جنيه مصرى

١٧,٤٩٤	٢١,٤٩٢
٨,٨٣٥	٧,٩٢٦
٣,١٧٤	٤,٤٣٢
١٣٧,٢٤٠	١٦٠,٣٧٠
<u>١٦٦,٧٤٣</u>	<u>٢٠٤,٠٢٠</u>

الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
أتعاب أخرى
الإجمالي

٨ - توزيعات الأرباح

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م
بالألف جنيه مصرى

٥,٢٩٨	٥,٣٤٥
٤١,٣٤٩	١٠٠,٧٧٠
١٠,٩٧٧	٢٩,٧٤١
<u>٥٧,٦٢٤</u>	<u>١٣٥,٨٥٦</u>

استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
شركات تابعة وشقيقة
الإجمالي

٩ - صافي دخل المتاجرة

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م
بالألف جنيه مصرى

٤٠,٢٨٢	١٨,٠٦٠
(٨,٧٨٥)	٦٤,٠٥٥
٤,١٠٣	(١٤,٥٥١)
<u>٣٥,٦٠٠</u>	<u>٦٧,٥٦٤</u>

عمليات النقد الأجنبي
أرباح التعامل في العملات الأجنبية
أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات
الأجنبية بعرض المتاجرة
 أدوات حقوق الملكية
الإجمالي

١٠ - (بعض) الأضمحال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م
٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م
بالألف جنيه مصرى

٥٢٣	(٤٥٠)
(١,٧١٦)	٢,٣٠٢
١,٩٤٥	(٣,٠٠٥)
٤٠,٢٧١	١٠,١٠٥
(٢٧٧,٣٠٢)	(٤٦,٤٨٥)
<u>(٢٣٦,٢٧٩)</u>	<u>(٣٧,٥٣٢)</u>

نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
أرصدة لدى البنوك
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
 أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة
 مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

١١ - مصروفات إدارية

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	
(٣٤٧,٠٠٨)	(٤٥٨,٢٩٢)	تكلفة العاملين
(١٥,٠٧٦)	(١٧,١٩٣)	أجور ومرتبات
(١٣,٣٣٥)	(١٤,٠٣١)	تأمينات اجتماعية
(٣٧٥,٤١٩)	(٤٨٩,٥١٦)	تكلفة المعاشات
(٤٥٤,٢٠٧)	(٥٨٩,٩٧٩)	تكلفة نظم الاشتراكات المحددة
(٨٢٩,٦٢٦)	(١,٠٧٩,٤٩٥)	مصروفات إدارية أخرى *
		الإجمالي

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	
٩١,١١٦	١١٩,٠٥٧	* تحليل لأهم بنود مصروفات إدارية أخرى
٦١,٥٤٢	٧٦,٨٨٧	الإهلاك والاستهلاك (ايصال ٢١,١٩)
٦٧,٨٧٨	٧٦,٦١٢	اشتراكات ورسوم
١٧,٦٩١	٢٢,٤٠٤	مزايا للعاملين (علاج طبى + مصروفات تدريب)
٣,٧٦٥	٤,٧٢٣	مصروفات صيانة (الحاسب الآلى + المباني وسيارات وألات)
٥٨,٠٤١	١٠٣,١٣٥	دعائية وإعلان
١٢,٩٦٩	١٢,٩٤١	مصروفات تشغيل الحاسب الآلى والصارف الآلى
٢١,٥١٣	١٦,٢١٤	مياه وكهرباء وتليفونات
٧,٥٣٨	١٦,٤٢٠	مصروفات التمثفة
٦,٨٥٢	٨,٢٥٥	مصروفات بريد وسويفت
٦,٧١٥	٩,٩٨٨	استقبال وضيافة
١٤,٠٩٢	٧,٧١٨	بدلات سفر وانتقال
٨,٢٢٢	٨,٩٢٢	إيجار مقار الصارف الآلى
١١,٤٠١	١٢,٥٩٠	أدوات كتابية ومطبوعات
٣,٥٠١	٦٦٨	فيزا إلكترون / عمولات
٢,٥٥٧	٢٥٦	مصروفات قضائية
١,٢٤٩	١,٥٥٧	استشارات فنية
٦,٦٦٧	١٧,٠٣٨	خدمات اجتماعية
٢٠,١٨١	٢٥,٣٢٤	ضرائب بخلاف ضرائب الدخل
٣٠,٧١٧	٤٩,٢٦٢	مساهمة تكافلية لنظام التأمين الصحي
٤٥٤,٢٠٧	٥٨٩,٩٧٩	آخر
		المجموع

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

١٢ - ايرادات تشغيل أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	ارباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية (بخلاف التي بغرض المتاجرة) إيجار تشغيلي أخرى (عبء) رد مخصصات أخرى الإجمالي
(٥,٠٩٠)	١,١٢٠,٧٤٨	
(٤٧٧)	(٢٣١)	
٤٤,٢٩٧	١١٤,٤٩٧	
٩,١٨١	(١٩٩,٣٧١)	
<u>٤٧,٩١١</u>	<u>١,٠٣٥,٦٤٣</u>	

١٣ - (مصروفات) ضرائب الدخل

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	ضرائب الدخل الحالية وتمثل ضرائب الدخل الحالية في الآتي:
(١,٢٢٥,٥٣٧)	(١,١٨٩,٤٥٣)	ضرائب الدخل المحسوبة على أساس معدل ضرائب * ٦٪٢٠
(١,٢٠٧,٩٩٠)	(١,٣٠٤,٤٧٤)	ضرائب دخل جارية
-	-	ايرادات (مصروفات) ضريبية مؤجلة
(١٧,٥٤٧)	١١٥,٠٢١	الإجمالي
<u>(١,٢٢٥,٥٣٧)</u>	<u>(١,١٨٩,٤٥٣)</u>	

* تمثل ضرائب على ايرادات أذون الخزانة وسندات الخزانة ضمن الحكومة المصرية بالعملة المحلية

وفيما يلى الموقف الضريبي :

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع المركز الضريبي لكتاب الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك حتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ تمت المحاسبة والاتفاق مع المركز الضريبي لكتاب الممولين وجاري اجراء التسوية النهائية للحصول على مخالصة نهائية عن العام .
- بالنسبة لعامي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ تم تقديم الإقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانوناً ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

ثانياً : ضريبة المرتبات والأجور

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكتاب الممولين وتم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٩ م.
- بالنسبة لل فترة من ٢٠٢٠/١١/١١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة في الموعد المحدد قانوناً ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً : ضريبة الدعم

- تمت التسوية مع المركز الضريبي لكتاب الممولين وتم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١١/١١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ فقد تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوي في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه ولم يتم الفحص حتى تاريخه .

رابعاً: الضريبة العقارية

- تم سداد جميع الضرائب المستحقة على فروع ومقرات البنك حتى عام ٢٠٢١ م ، وذلك وفقاً للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .
- تم سداد المطالبات الخاصة بعام ٢٠٢٢ م والتي تم إرسال مطالبات بها من المأموريات المختصة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

١٤ - نصيب السهم في الربح

٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	صافي أرباح الفترة
١,٦٨٢,٧٩٨	٢,٢٩٣,٧١٤	حصة العاملين (تقريرية)
(٩٧,٥٠٠)	(١٣٥,٠٠٠)	مكافأة مجلس الإدارة (تقريرية)
(١١,٢٥٠)	(١٤,٢٥٠)	
١,٥٧٤,٠٤٨	٢,١٤٤,٤٦٤	المتوسط المرجع للأسهم العادي المصدرة
٦٠٧,٤٧١	٦٠٧,٤٧١	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه)
٢,٥٩١	٣,٥٣٠	

- تبويب وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية :
يوضح الجدول التالي الأصول المالية (قبل خصم أي مخصصات للاضمحلال) بالأجمالي وفقاً لتبويب نموذج الأعمال :

بالألف جنيه مصرى	أدوات دين بالقيمة أجمالي القيمة الدقترية	أدوات حقوق ملكية بالمقدار العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	التكلفة المستهلكة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م	
٩,٥٠٤,١٣٨	-	-	٩,٥٠٤,١٣٨		نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٢١,٨٥٠,٧١٢	-	-	٢١,٨٥٠,٧١٢		أرصدة لدى البنوك
١٣,١٢٢,٣١٤	-	-	١٣,١٢٢,٣١٤		مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
٣٢,٢٤٠,٨٣٧	٤,٨٦٠,٠١٢	٢٧,٣٨٠,٨٢٥	-		استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٥٧,١٣٤,٧٠٤	-	-	٥٧,١٣٤,٧٠٤		استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
١٣٣,٨٥٣,٧٠٥	٤,٨٦٠,٠١٢	٢٧,٣٨٠,٨٢٥	١٠١,٦١٢,٨٦٨		إجمالي الأصول

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

١٥ - نقديه وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	
١,٢٨٦,٠٠١	١,٤٤٧,٦٥٦	نقدية
٨,٣٥٧,٠١٢	٨,١٦٧,٢١٢	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
٩,٦٤٣,٠١٣	٩,٥١٤,٨٦٨	(١)

يخصم : الإيرادات مقدمة

يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

(٢)

(١) + (٢)

أرصدة بدون عائد

أرصدة ذات عائد

الإجمالي

أرصدة متداولة

أرصدة غير متداولة

الإجمالي

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	
١٣٥,٥٤٠	١٤٦,٨١٤	حسابات جارية
١٨,٤٩٩,١٩١	٢١,٧٢٣,٤٢١	ودائع
-	(١,٩٠٩)	يخصم : الإيرادات المقدمة للبنك المركزي المصري
(١,٥٥٢)	(١,٨٤٣)	يخصم : الإيرادات المقدمة للبنوك الخارجية
(٢,٥١٢)	(١٥,٧٧١)	يخصم : الإيرادات المقدمة للبنوك المحلية
١٨,٦٢٠,٥٦٦	٢١,٨٥٠,٧١٢	(١)
(١,٥٠٨)	-	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك الخارجية
(١,١٥٤)	(١١١)	يخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنوك المحلية
(٢,٦٦٢)	(٦٦١)	(٢)
١٨,٦٢٧,٩٠٤	٢١,٨٥٠,٥١	(١) + (٢)
٢,٤٥٠,٠٠	٥,٨٩٨,٤٦١	أرصدة لدى البنك المركزي بخلاف الاحتياطي الإلزامي
١٢,٦٨١,٦٨٤	١٣,٤٣٤,٧١٢	بنوك محلية
٢,٤٩٦,٢٢٠	٢,٥١٦,٨٧٨	بنوك خارجية
١٨,٦٢٧,٩٠٤	٢١,٨٥٠,٥١	الإجمالي
١٣٥,٥٤٠	١٤٦,٨١٤	أرصدة بدون عائد
١٨,٤٩٢,٣٦٤	٢١,٧٠٣,٢٣٧	أرصدة ذات عائد
١٨,٦٢٧,٩٠٤	٢١,٨٥٠,٥١	الإجمالي
١٨,٤٩٢,٣٦٤	٢١,٧٠٣,٢٣٧	أرصدة متداولة
١٣٥,٥٤٠	١٤٦,٨١٤	أرصدة غير متداولة
١٨,٦٢٧,٩٠٤	٢١,٨٥٠,٥١	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

ECL مخصص خسائر الأضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الأضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً لأنواع :

٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م (بالألف جنيه مصرى)

الإجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	أفراد فقط	الرصيد أول السنة
٨٤٤,٦٤٣	٧٨٩,٤٧٥	٥٥,١٦٨	
١,١٥٦,٤٤٠	١,١٣٢,٥٣٤	٢٣,٩٠٦	عبء الأضمحلال خلال الفترة
(٣٩,٣٤٩)	(٣٤,٧١٢)	(٤,٦٣٧)	مبالغ تم إدامها خلال الفترة
(١,١٩٩,٩٥٥)	(١,٠٨٢,٥١١)	(٢٧,٤٤٤)	مخصص انتفي الغرض منه
١٠,٠٠٧	١٠,٠٠٧	-	فروق تقييم
<u>٨٦١,٧٨٦</u>	<u>٨١٤,٧٩٣</u>	<u>٤٦,٩٩٣</u>	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م (بالألف جنيه مصرى)

الإجمالي	مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	أفراد فقط	الرصيد أول السنة
٦٤٨,٨٣٩	٥٤٢,٨٨٢	١٠٥,٩٥٧	
٦٢٦,٤٦٧	٦٢٣,٢٤٩	٣,٢١٨	عبء الأضمحلال خلال السنة
(٣٧,٦١٣)	(٢٢,٧٠٩)	(١٣,٩٠٤)	مبالغ تم إدامها خلال السنة
(٤٠٢,٩٢٢)	(٣٦٢,٨١٤)	(٤٠,١٠٨)	مخصص انتفي الغرض منه
(١٢٨)	(١٣٣)	٥	فروق تقييم
<u>٨٤٤,٦٤٣</u>	<u>٧٨٩,٤٧٥</u>	<u>٥٥,١٦٨</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

١٨ - استثمارات مالية - تابع

وفيما يلى تحليل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م	
بألاف جنيه مصرى	بألاف جنيه مصرى	
٢٦١,٤٧١	١٢,٢٢٠,٤١٩	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
١,٠٤٩,٩٩٧	٧,٢٦٩,٥٨٢	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٥,١٨,٠١٦	١,٢٤٤,٤١١	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
١٨,٠٦٦,٢٧٩	٥,٨٧٦,٠٤٢	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(٤٣,٩٢٨)	(٤١,٦٨٧)	عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
(١,٤٧٧,٧٧٤)	(١,٣٥٧,٨٠٠)	عوائد لم تستحق بعد
<u>٢٢,٨٧٤,٠٦١</u>	<u>٢٥,٢١٠,٩٦٨</u>	<u>إجمالي</u>

وتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة في :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م	
بألاف جنيه مصرى	بألاف جنيه مصرى	
٩,١٦٥,٧٧٠	١٢,١٢٢,٤٤٦	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(١٤٤,٣٦٨)	(١١١,٧٧٠)	عوائد لم تستحق بعد
(٣٧,٥٩٧)	(٣٢,٧٠٢)	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
<u>٩,٤٨٣,٨٠٥</u>	<u>١١,٩٧٧,٩٥٤</u>	<u>إجمالي</u>

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

٢٣ - الأوعية الادخارية وشهادات الادخار

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	
٨,٨٣٨,٦٥٩	٩,٧٦٤,٣٤٣	حسابات تحت الطلب
٥٧,٦٤٢,٠٨٥	٦٠,١١٠,١٤٠	حسابات لأجل وبأخطار
٤٢,٨٤٧,٧٥٤	٤٥,٧٤٨,٨١٢	شهادات ادخار
٢٣١,٦٥٣	٥٥٤,٥٦	آخر *
<u>١٠٩,٥٦٠,١٥١</u>	<u>١١٦,١٧٧,٨٠١</u>	الإجمالي
٢,٩٣٩,٧٨٨	٣,٩٣٠,٨١١	حسابات مؤسسات
١٠٦,٦٢٠,٣٦٣	١١٢,٢٤٦,٩٩٠	حسابات الأفراد
١٠٩,٥٦٠,١٥١	١١٦,١٧٧,٨٠١	الإجمالي
٩,٠٧٠,٣١٢	١٠,٣٩٨,٨٤٩	أرصدة بدون عائد
١٠٠,٤٨٩,٨٣٩	١٠٥,٨٥٨,٩٥٢	أرصدة ذات عائد متغير
١٠٩,٥٦٠,١٥١	١١٦,١٧٧,٨٠١	الإجمالي
٣٢,١٩٠,٨٤٣	٣٦,٦٤٥,٠٧٦	أرصدة متداولة
٧٧,٣٦٩,٣٠٨	٧٩,٥٣٢,٧٢٥	أرصدة غير متداولة
<u>١٠٩,٥٦٠,١٥١</u>	<u>١١٦,١٧٧,٨٠١</u>	الإجمالي

* تتضمن أرصدة قدرها ٥٠,٥٢١ ألف جنيه مصرى مقابل ٢١,٥١٩ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمن لاراتبات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستندية - استيراد وتصدير والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريراً قيمتها الحالية .

٢٤ - التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	
٢,٧١٣,٢١٤	٢,٣٣٤,٥١٩	عوائد مستحقة للعملاء
١١٠,٣٠٥	١٨٧,٩٠٢	دائنون متزوجون *
٧٠,٩٦٥	٩٥,٧١٠	توزيعات مساهمين
١٩,١١٧	١٤,٦٤٣	التزامات ضريبية (ضرائب دمغة نسبية) **
٧٤,٤٧٤	٢٦٨,١٩٩	أرصدة دائنة متزوجة
٧٤٠	٩٠٨	حصيلة كوبونات عملاء البنك
١٨٠,٣١٠	١١٢,٥٠٠	الزكاة المستحقة شرعاً
٧,١٣٦	٥,٧١٥	شيكات موقوفة الدفع
٩٠٤	١,٢٢٧	صرفوفات مستحقة
٨٦٩	٥٤٩	حصة العاملين في الأرباح
<u>٢,١٧٨,٠٣٤</u>	<u>٤,٠٢١,٨٧٢</u>	الإجمالي

* بيانها كالتالي :-

ألف جم	خطاء عمليات تحصيل	٣٠,٨٦٦
ألف جم	مستحقات للغير	٦٢,٢٢٧
ألف جم	مستحقات صندوق التمويل العقاري	١٧,٩١٢
ألف جم	مساهمة تكافلية	٢٥,٣٣٢
ألف جم	متزوجة	٥١,٥٦٥
ألف جم	الإجمالي	<u>١٨٧,٩٠٢</u>

** يمثل المبالغ المجنوبة لمقابلة مطالبة مركز كبار الممولين بضريبة دمغة نسبية على عمليات المرابحات والمشارك والمضاربات وهذه المبالغ تسد دليلاً على مصلحة الضرائب كل ربع سنة طبقاً لقانون ضرائب الدمغة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

٢٥ - مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى
٣٥,٩٨٩	٣٢,٥٧٩
(٣٠)	٦٩٦
(٣٠,١١٢)	(٨,٧٢٤)
٢٧,٨٠٠	٢٠٨,٠٩٥
(٦٨)	(١,٥٢٩)
<u>٣٣,٥٧٩</u>	<u>٢٢٢,١١٧</u>

الرصيد في أول السنة كما سبق إصدارها
فروق تقييم عملات أجنبية
انتقى الغرض منها
كتعيمات
المستخدم
الاجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى
١,٠٥٥	٣٥,٣٢٤
-	١٥٠,٠٠٠
١,٣٣٢	٤٩٤
١,٨٢١	٢,٢٢٩
٣,٩٤٩	٣,٩٧٦
٢٢,٣٤٨	٣٤,٥٨٢
٣,٠٧٤	٥,٥١٢
<u>٣٣,٥٧٩</u>	<u>٢٢٢,١١٧</u>

مخصص ارتباطات رأسمالية
مخصص أصول في حوزة البنك
مخصص التزامات عرضية منتظم
مخصص تعهدات
مخصص الخسائر التشغيلية
مطالبات قضائية
مخصص التزامات عرضية غير منتظم
اجمالي

٢٦ - رأس المال المدفوع
يبلغ رأس المال المدفوع مبلغ ٥,٦٧٧,٥٠٩ ألف جنيه مصرى في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بقيمةأسمية ١ دولار للسهم
وجميع الأسهم مسددة بالكامل.

الإجمالي بالألف جنيه مصرى	أسهم عادية بالألف جنيه مصرى	عدد الأسهم	الرصيد في أول السنة
٥,٦٧٧,٥٠٩	٥,٦٧٧,٥٠٩	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠
<u>٥,٦٧٧,٥٠٩</u>	<u>٥,٦٧٧,٥٠٩</u>	<u>٦٠٧,٤٧١,٤٥٠</u>	<u>٦٠٧,٤٧١,٤٥٠</u>

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

ذ - احتياطي المخاطر العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
<u>١٤٩,١٥٣</u>	<u>١٤٩,١٥٣</u>

الرصيد في أول السنة المالية

الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

٢٨ - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى
٦,٩٣٤,٣٤٦	٧,٦٥٥,٦٢٦
١٠,٨٣٦	٨,٠٥٨
١,٨٦٢	-
(١,٥٩٠,٦٤٤)	-
٢,٦٨٢,٩٠٤	٢,٢٩٣,٧١٤
(٢٠,٥٥٧)	(٢٦,٨٢٩)
(٢,٥٥٠)	-
(٢٠٥,٥٧١)	(٢٦٨,٢٩٠)
-	(٧٦٣,٧٩٦)
(١٤٠,٠٠٠)	(١٧٠,٠٠٠)
(١٥,٠٠٠)	(١٩,٠٠٠)
<u>٧,٦٥٥,٦٢٦</u>	<u>٨,٧٠٩,٤٨٣</u>

رصيد الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح السنة) في أول السنة المالية

المحول من احتياطي القيمة العادلة

المحول من احتياطي المخاطر البنكية عنأصول التملكتها

المحول من الأرباح المحتجزة تحت حساب زيادة رأس المال

صافي أرباح الفترة / السنة المالية

توزيع كالتالي :

حصة البنك في دعم وتطوير الجهاز المصرفي

المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي

المحول إلى احتياطي قانوني (عام)

توزيعات للمساهمين

حصة العاملين

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

رصيد الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة) *

* الأرباح المحتجزة تمثل الفائض المرحل من أرباح البنك سنويًا وحتى الان .

٢٩ - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	
١,٣١٩,٢٦٦	١,٤٤٧,٦٥٦	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
١٥,٢٢١,٤٠٦	٢١,٨٥٠,٠٥١	أرصدة لدى البنك
٦٢٥,٨٦٦	١٢,٢٢٠,٤١٩	أوراق حكومية استحقاق (أقل من ٣ شهور)
<u>١٧,١٦٦,٥٢٨</u>	<u>٣٥,٥١٨,١٢٦</u>	الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

٣٠ - التزامات عرضية وارتباطات

١ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م وتم تكوين مخصص لتلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانوني نتاج عن حدث في الماضي وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقديات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٤٧٤,٧٧٧ ألف جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م متمثلة في ارتباطات عن تعاقديات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتعطية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلى :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣٠ سبتمبر ٢٠٢١ م	بالألف جنيه مصرى	ارتباطات عن توظيفات
١,١٤٤,٢٤٣	١,٥٧٧,٧٧٦		خطابات ضمان
٩١,٥٤٨	٩٢,٥٩٧		اعتمادات مستندية استيراد
٢٧,٤٥٩	٢٥,٠٣٦		
١,٢٦٣,٢٥٠	١,٦٩٥,٤٠٩		الإجمالي

٣١ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية الفترة / السنة المالية فيما يلى :

أ - مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة

شركات تابعة وشقيقة	٣١ ديسمبر	٣٠ سبتمبر	أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات مع العملاء
				أول الفترة/ السنة المالية
				مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال الفترة/ السنة
				مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال الفترة/ السنة
				آخر الفترة/ السنة
				عائد المشاركات والمرابحات والمضاربات *
٢٨٦,٩٣٣	٢٢٤,٢٦٧	٢,٦٨٥	٦,٢٤٨	
٤١٠,٤٦٨	١١٨,٤٠٤	٤,٢٨١	-	
(٤٦٥,١٣٤)	(٢٢٢,٣٧٩)	(٨١٨)	(٤,٥٧٩)	
٢٣٢,٢٦٧	٢٢٨,٤٩٢	٦,٢٤٨	١,٦٦٩	
٦٠,٦٣٩	٤٥,٠١٩	٨٧٥	١,٥٤٤	

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

- لا يوجد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات ممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين في نهاية سبتمبر ٢٠٢٢ م (مقابل ٤,٣٨١ ألف جنيه مصرى بعائد ١٤ % في سنة المقارنة).

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة
 عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م

ب - وداع من أطراف ذوي علاقة

شركات تابعة وشقيقة
 ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م
بالألف جنيه مصرى

		المستحق للعملاء
		الودائع في أول السنة
		الودائع التي تم ربطها خلال الفترة / السنة
		الودائع المسترددة خلال الفترة / السنة
		فروق تقييم
		الودائع في آخر الفترة / السنة
		تكلفة الودائع والتکاليف المشابهة
		الودائع السابقة بدون ضمان وتحمّل عائد متغير وتسترد عند الطلب.

ج - صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحافظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بمبلغ ١٨,٦٨٨,٠٤٥ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١١٥,٦ جنيه مصرى بعد توزيعات قدرها ٧٤,٧٥ جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٨٠٤,٦٥٥ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك التجاري الدولي (ذو العائد التراكمي)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجاري الدولي بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سي آي اسيتس مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحافظ بها بمبلغ ٢,٣٥٢,٦٥٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م بمبلغ ٣,٥٤١,٤٤٠ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١١٠,٦٧ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٠٦,٣١٢ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصناديقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ٩٤١,٧٠١ جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ م ادرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٢- أحداث هامة

استمر تأثير جائحة فيروس كورونا (COVID - 19) عبر جميع المناطق الجغرافية مختلفة على مستوى العالم، مما تسبب في تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية و ان كان بدرجات أقل بتدعم التوصل لأمصال النجاح في تطعيم المواطنين في العديد من الدول ومنها مصر ، الا ان استمرار انتشار فيروس كورونا (COVID - 19) وظهور تحويلات له أدى الى استمرار حالة عدم يقين في البيئة الاقتصادية العالمية ، يتبع بنك فيصل الإسلامي المصري الوضع عن كثب وذلك عن طريق خطة استمرارية الاعمال والممارسات الأخرى الخاصة بإدارة المخاطر المتعلقة بالتعطل المحتمل للأعمال نتيجة تفشي فيروس كورونا (COVID - 19) وتاثيره على العمليات البنكية والأداء المالي .

نتجة لعدم اليقين الناتج عن تفشي فيروس كورونا (COVID - 19) وفي ضوء الاجراءات التي تتخذها الدولة فيما يتعلق باجراءات التعايش ، يقوم بنك فيصل الإسلامي المصري بمراقبة محفظة الائتمان عن كثب للرقوف على تأثير الفيروس على العامل الكمية والتوعية المختلفة للرقوف على الزيادات الكبيرة في المخاطر الائتمانية ل الكامل المحفظة بقطاعاتها الاقتصادية المختلفة .

وبناءً على ذلك فإن بنك فيصل الإسلامي المصري مستمر باتخاذ وتطبيق التدابير والإجراءات الاستباقية التي بدأها منذ الربع الأول ٢٠٢٠ من خلال مراقبة ومراجعة حجم المخصصات ونسب التغطية الازمة للتخفيف من حدة تأثير (COVID - 19) على محفظة الائتمان مع إمكانية اتخاذ اجراءات احترازية أخرى في ضوء عدم انتهاء الجائحة بعد .